راجحة الشرح فلم اجد ذكر الدلك مستندا من الحديث وكذا الثلاثة الاسود التي في الافضل قبله لم يذكر لها مستندا من الحديث في الشرح المذكور انتهى قوله ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه عن ابي قتادة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فيقرا في الظهر والعصر في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخريين بام الكتاب ويسمعنا الاية احيانا وكان يطيل في الاولى ما لا يطيل في الثانية وفي رواية لابي داود نظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى كذا في الخلاصة للمصنف قال الحافظ بعد ذكر حديث ابي داود حديث ابي قتادة صحيح واخرجه ابن خزيمة وحديث ابي قتادة شاهد من حديث عبد الله بن ابي اوفى اخرجه احمد وابو داود ولفظه كان صلى الله عليه وسلم يطيل الاولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم وفي اسناده راو لم يسم وقد تمام البيهقي في روايته والله اعلم قوله فذهب الثوري واصحابنا ابي ومحمد الرافعي وصاحبا الكتاب لخبر احمد وسلم وغيرهما كان صلى الله عليه وسلم يقرا في صلاة الظهر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين اية وفي الاخريين قدر خمس عشرة اية وقال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة اية وفي الاخريين قدر نصف ذلك قوله وذهب المحققون حاصل عبارة الروضة والمجموع ثبت في الصحيحين تطويله صلى الله عليه وسلم الاولى على الثانية وصححه المحققون والقاضي ابو الطيب ونقله عن عامة اصحابنا بخراسان وهو الصحيح وبمر قال البيهقي وحسبك به معتمدا في هذا انتهى فهو المعتمد للاتباع في الظهرين وقيس بهما البقية ونبه برد على من نازع في ذلك بان حديث تطويل الاولى فيه القراة في الاخيرتين فكيف يوخذ به في ذلك ويترك الاستدلال به للقراة فيهما ووجه رده منع ما ذكره بل في حديث الصحيحين تطويل الاولى مع عدم القراة في الاخيرتين ويفرض وجودها قال فالتطويل ثبت في الصبح من غير معارض فاخذنا به وما وافقه بخلاف القراة في الاخيرتين فان لها معارضا رجحوه لما قام عندهم واحتمال التطويل لغير القراة مرجوح فلا يعول عليه وليرد بها الناس كما في رواية ابي داود ولان النشاط فيما اثر تخفيف في غيرها حديث امر الملاوي نازع الزركشي في الاخيرة بان الواردة في صلاة الليل افتتاحها بركعتين خفيفتين ثم تطويل قال وهو المناسب لما فيه من التدريج من التخفيف الى حلاوة النشاط وهو التطويل وهو حكمة مشروعية السنن التي وبر دبان الركعتين المفتتح بهما صلاة الليل وهي الوتر ليستا منه فلا يشكل ما نحن فيه بقبل من نازل وراتبة صلاته صلى الله عليه وسلم الوتر على انه كان يطول في اولاه كل فرد منها واخره وهو المدعى والتدريج الذي ذكر ومعارضة النشاط الذي ذكرناه وحكمة مشروعية السنن لا تنحصر فيما ذكره لانها شرعت تكميلا للفرض قال الفارقي وتطويل الاولى الصبح اشد استحبابا انتهى نعم ما ورد من تطويل القراة الثانية يتبع كسبع وهل اتاك في الجمعة

اضاحي

والعيد

والعيد ومن تطويل الاولى مسالة الزحام ايضا اما الثالثة فلا يسن تطويلها على الرابعة اتفاقا كما قاله الفاضي ابو الطيب لعدم النصر فيها ولعدم المعنى المذكور في الاولى لكن حكى الرافعي فيها الوجهين وحكاه المصنف هنا بقول وقيل يتطوليها عليها قوله والاصح انه لا يستحب السورة فيهما تقدم تحقيق ما يتعلق بذلك في السنة المذكورة اخر فصل والسنة ان تكون السورة في الصبح والظهر الخ نعم من سبق بالاخريين بان لم يتمكن من السورة فيما ادرك مع الامام قراها فيهما عند قيامه لهما تداركا لما فاتهما ومقتضاه انه في المغرب فيما لو فاتته ركعة واحدة يتدارك ايضا وهو ظاهر كما قاله جمع

فصل قوله على الجهر وضابطه ان يرفع صوته بحيث يسمع غيره اي المعتدل السمع القريب منه عرفا فيما يظهر كالاعياب قوله بالقراة اي الفاتحة وامين والسورة قوله في صلاة الصبح اي اولها ولو ظلمة الشمس وهو في الركعة الثانية اسرع على الاوجه لانها فعلت في وقت المطلوب فيه الاسرار وقيس به ان وقت العصر وخرج بعد الجمعة منها جهر في الثانية مما اذا خرج قبل ركعة فيسر في تلك ويسر بجهر في هذه بلا نزاع بناء على العبرة بوقت القضا قوله وعلى الاسرار وهو ان يرفع صوته بحيث يسمع نفسه ولو بكرر عارضه او عند من لغطه وغيره قوله وعلى الجهر في الجمعة ولو اتاها منفردا او لاها ولو قضا على الاوجه قوله والعيد بل اولى ولو قضا على الاوجه قوله والوتر عقبها يعني في رمضان وان لم يصل التراويح بالكلية احتمل من يذهب لجماعة فيه في رمضان مطلقا وجزم ابن الرفعة بذلك الجهر في غير رمضان وافتى به القفال وابن عبد السلام وقال الاذرعي انه الذي تظفت به الاحاديث والاثار ضعيف والاول اصل قول المنادي وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالوتر تارة ويسر اخرى الاان يحمل الذي يسر فيه على وتر غير رمضان والذي يجهر فيه على وتره ويرد ما الاذرعي في ندب الجهر في كسوف القمر والتراويح والوتر في رمضان للمفيد قال في شرح العباب والذي يتجه انه يجهر اتباعا للطواف وقت الجهر بهم لما لم ترد منها انتهى قوله وهذا اي الجهر في جميع ما ذكر وما اوهمه كلام الاذرعي من ان الجهر في كسوف القمر والتراويح للامام دون المفرد ضعيف والاسرار في مواطنه المذكور واستحباب ما ذكر للامام للاخبار والاجماع فيه وظاهر ما بالغ من ندب اسماع قراة الامام وسوا الجهرة لانها لان ذلك لا يختص بمن يليه بل يعم جميع المامومين لانا نفيه ما سبق من جهرهم للجهر بامر الامام به حدا وله مراسه خلافا لمن وهم فيه قال الحافظ وصلحا ان عمر كان يقرا في الظهر بالذاريات يعلم بها ذكره سفيان الثوري بسند رجاله ثقات لا انا نفيه انفطاعا وجزم ابي قتادة في الصحيحين وكان نبي صلى الله عليه وسلم يسمعنا القراة احيانا فقد ذكر ان الحكمة في ذلك ليعلموا انه يقرا في الثلاثية هو ما له سكت اويذكر فقد ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم الى ان السرية لا تجب القراة في جميعها فلعل

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)